دماء في غزة

لتلقي العلاج.

وكانت مصادر طبية أعلنت في وقت سابق أمس استشهاد مواطنين متأثرين بإصابتهما في قصف نفذته قوات الاحتلال استهدف مناطق في شمال قطاع غزة ووسط مدينة غزة. واشارت الى ان الشهيدين هما: خالد محمد سالم جودة، ومحمد العطار.

كما أعلنت مصادر طبية في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على القطاع إلى 72,619 شهيدا، و172,484 مصابا، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وأوضحت المصادر، أن مستشفيات قطاع غزة استقبلت خلال الساعات الـ24 قبل الماضية 4 شهداء (3 شهداء جدد، وشهيد انتشال)، و16 إصابة.

ولفتت إلى أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ارتفع إلى 837 شهيدا، وإجمالي الإصابات إلى 2,381، في حين جرى انتشال 769 جثمانا من تحت الأنقاض، وبينت المصادر أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم حتى هذه اللحظة.

وأصيب شاب في طولكرم وآخر في بلدة حوارة جنوب نابلس، جراء اعتداء جنود الاحتلال عليهما بالضرب المبرح.

وشنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة في الضفة المحتلة طالت نحو 30 مواطنا بينهم سبعة من عائلة سلهب، عقب تصديهم لعدوان للمستوطنين في منطقة واد المغير القريب من خربة قلقس جنوب الخليل، والمواطنة نداء قطامش (48 عاما) وابنتها تيماء جمال قطامش، بعد مداهمة منزلهما وتفتيشه في مدينة البيرة، واقتحمت بلدة تقوع جنوب شرق بيت لحم وداهمت وفتشت منزل المواطن داوود العمور، واعتدت على أفراد عائلته.

وهدمت قوات الاحتلال منزلا في بلدة شقبا غرب رام الله يعود للمواطن عبد الحليم ثابت والمكون من طابقين، وبركة سباحة، وملعب، ويسكنه 7 أفراد، علما أنه مخطر بالهدم منذ ثلاثة أيام. وفي بلدة السواحرة، هدمت قوات الاحتلال منزلا مكونا من طابقين يعود للمواطن مصطفى عبد الغني زعاترة، بحجة البناء دون ترخيص.

وأخطرت قوات الاحتلال بهدم 50 محلا تجاريا ومنشأة، في بلدة العيزرية، جنوب شرق القدس المحتلة. وأفادت محافظة القدس، بأن سلطات الاحتلال أبلغت نحو 50 مواطنا شفهيا بضرورة إفراغ محالهم ومنشآتهم التجارية في منطقة المشتل على المدخل الرئيسي للبلدة، قبل صباح يوم الأحد المقبل، تمهيدا لتنفيذ إخطارات هدم سابقة صدرت بحقها في شهر آب/ أغسطس 2025، ويأتي هذا الإنذار تمهيدا لتنفيذ مخطط E1 في المنطقة. واقتحمت قوات الاحتلال بلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك واصدرت قرارا بإفراغ أرض من محتوياتها.

وأخطرت قوات الاحتلال بوقف العمل في 8 منازل في قرية الديرات شرق يطا جنوب الخليل، وجرفت، على مدار ثلاثة أيام، ما يزيد على 200 دونم واقتلعت عشرات آلاف أشجار العنب المثمرة في منطقة البقعة شرق مدينة الخليل.

وواصل جيش الاحتلال، أمس، أعمال التجريف في بلدة عرابة جنين، لصالح إقامة مزرعة أبقار للمستوطنين.

وأكد مدير البلدية، أحمد تحسين عارضة لـ»الحياة الجديدة» أن أعمال التجريف تجري في المدخل الشمالي للبلدة، وعلى مقربة من الشارع المؤدي إلى يعبد المجاورة. وأوضح أن جرافتين للاحتلال تعمل في المنطقة، طوال النهار لليوم الثالث على التوالي، في مساحات تنصف على أنها «أراضي دولة»، ويشتغل فيها مواطنون وفق نظام المزارعة منذ ما قبل عام 1967.

وحسب العارضة، فإن الاحتلال يخطط لإقامة مزرعة كبيرة للأبقار، وشق طرق استيطانية، في الأراضي التي يعمل فيها أفراد من عائلات: لحلوح، وعارضة، ورحال، وأبو صلاح.

وذكر أن أهالي البلدة لا يعرفون بالفعل، حجم المساحة التي ينوي الاحتلال مصادرتها؛ لأغراضه الاستيطانية، عدا النقاط العسكرية، لكنهم يشعرون بأن الهجوم الاستيطاني عليهم غير مسبوق، ويلاحقهم من عدة جهات.

ووفق عارضة، فإن البلدة تتعرض منذ أقل من شهر لهجمة محمومة، شملت إقامة نقطة عسكرية وجدران في معسكر شرق البلدة، وتلقى مواطنون إخطارات بهدم مصالحهم التجارية فيها.

وأفاد بأن جنود الاحتلال اعتدوا بالضرب المبرح على زارعين، من عائلتي أبو صلاح والفاري.

وتطرق إلى تجريف الاحتلال لمساحات واسعة من الأرضي في الجهة الغربية من البلدة، بالقرب من مستوطنة (مابو دوتان)، عدا منع المواطنين من الوصول إلى قرابة 1600 دونم من الأراضي.

ووصف المزارع محمد لحلوح ما يجري في بلدته بـ»توسع استيطاني من كل الجبهات»، يتم بسرعة ودون إعلان أو إنذار من الاحتلال لمالكي الأراضي. وقال لـ»الحياة الجديدة» إن الاحتلال والمستوطنين يتعاملون وكأنهم في سباق مع الزمن، للاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من عرابة.

كما شرعت قوات الاحتلال، بعمليات تجريف أراض واقتلاع أشجار زيتون عند المدخل الشمالي لبلدة دير استيا، شمال غرب سلفيت، واقتلعت أشجار زيتون معمرة في أراضي قرية عسلة غرب بلدة عزون شرق محافظة قلقيلية، التي تقع خلف جدار الفصل العنصري، واقتحمت مدينة بيت لحم ومخيم قلنديا.

وأحرق مستوطنون غرفتين في المنطقة الغربية من بلدة كفر الديك غرب سلفيت، وأضرموا النيران في أراضي بيتا جنوب نابلس، وعاثوا خرابا ودمارا في أراض بقرية كيسان شرق بيت لحم.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م

رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء

جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة

البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps

العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة

الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر

مئات المسؤولين

غي فيرهوفشتات.

وأكد الموقعون أن «الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالتعاون مع شركائهم، مطالبون باتخاذ خطوات عاجلة لردع إسرائيل عن مواصلة ضم أراض فلسطينية في الضفة بشكل غير قانوني».

«وفا» تحصل

أنحاء العالم.

وأوضحت جمعية «ويكي فلسطين» أن الصورة التي رفعتها على منصة «ويكيميديا كومنز» بالتعاون مع وكالة «وفا»، هي من تصوير الصحفي نعمان عمر، وتظهر آثار غارة جوية إسرائيلية استهدفت مدينة غزة بتاريخ 9 أكتوبر 2023، خلفت دمارا واسعا في حي الرمال.

ويعكس هذا الاختيار، حسب القائمين عليه، أهمية التوثيق البصري في نقل الواقع الميداني، وحفظ الذاكرة الجماعية، وتسليط الضوء على الأبعاد الإنسانية للقضية الفلسطينية.

إعلان برنامج

شمال الضفة الغربية، ومحاولات تصفية قضية اللاجئين وإنهاء عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا».

وأوضح أن اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة أقرت برنامجا وطنيا شاملا للفعاليات المركزية والمحلية في الوطن والشتات، يتضمن مسيرات جماهيرية ومهرجانات وطنية ووقفات شعبية واعتصامات أمام مقار الأمم المتحدة والأونروا، إلى جانب حملة إعلامية ورقمية واسعة لإبراز الرواية الفلسطينية وفضح جرائم الاحتلال وسياسات التهجير والتطهير العرقي.

وأشار أبو هولي إلى أن الفعالية المركزية في المحافظات الشمالية ستقام يوم الثلاثاء الموافق 12 أيار/ مايو في مدينة رام الله، من خلال «مسيرة العودة الوطنية» التي ستنطلق من ضريح الشهيد ياسر عرفات باتجاه دوار المنارة، يتخللها مهرجان خطابي مركزي، ورفع مفاتيح العودة والرايات السوداء، إضافة إلى التوقف لمدة 78 ثانية عند إطلاق صافرة الحداد وفاء لشهداء شعبنا.

وأضاف أن الفعاليات ستتواصل في قطاع غزة عبر مهرجان العودة الوطني في مخيم خان يونس بجانب نادي شباب خان يونس بتاريخ 11 أيار/مايو، تحمل رسائل التمسك بحق العودة ورفض مخططات التهجير والتوطين، فيما ستشهد مخيمات الشتات والجاليات الفلسطينية في الدول العربية والأوروبية والأمريكيتين وآسيا وأفريقيا فعاليات سياسية وشعبية، واعتصامات أمام مقار الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية للتأكيد أن «لا عدالة بلا محاسبة».

وأكد أبو هولي أن الحملة الرقمية والإعلامية ستنطلق اعتبارا من اليوم الخميس 7 (أيار/ مايو) وتستمر حتى 17 منه، عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.

وأوضح أن الحملة ستشمل نشر إنفوجرافيك، ومواد توثيقية وأفلام قصيرة وشهادات حية حول النكبة، ومجازر الاحتلال، والقرى الفلسطينية المدمرة، وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، إلى جانب تسليط الضوء على حرب الإبادة في قطاع غزة، واستهداف مخيمات شمال الضفة الغربية، ومخاطر حظر الأونروا وتجفيف مصادر تمويلها.

وشدد على أن فعاليات إحياء الذكرى الثامنة والسبعين للنكبة ستحمل رسائل سياسية ووطنية واضحة للمجتمع الدولي، تؤكد أن قضية اللاجئين الفلسطينيين غير قابلة للتصفية أو التشطب، وأن حق العودة حق فردي وجماعي لا يسقط بالتقادم، وأن الأونروا تمثل الشاهد الدولي الحي على جريمة النكبة ومسؤولية المجتمع الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

وأشار إلى أن اللجنة الوطنية العليا ستوجه مذكرات سياسية ورسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورؤساء البرلمانات العربية والدولية من خلال المجلس الوطني الفلسطيني، تتضمن رسائل النكبة وتطالب بتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه شعبنا الفلسطيني، والعمل على وقف حرب الإبادة، وحماية اللاجئين الفلسطينيين، وضمان استمرار عمل الأونروا، ورفض أي إجراءات تستهدف إنهاء تفويضها الأممي.

ودعا أبو هولي جماهير شعبنا في الوطن والشتات إلى المشاركة الواسعة والفاعلة في كافة فعاليات إحياء ذكرى النكبة، ورفع الصوت الفلسطيني الموحد دفاعا عن حق العودة والثوابت الوطنية، مؤكدا أن شعبنا الذي أسقط رهانات التهجير والاقتلاع سيبقى متجذرا في أرضه، وأن المخيمات الفلسطينية ستظل عنوانا للهوية الوطنية وقلعة للدفاع عن حق العودة حتى الحرية والاستقلال والعودة.

غنام: لن نرحل وحقوقنا ثابتة ومتجذرة

ودعت محافظ رام الله والبيرة ليلى غنام، جماهير شعبنا إلى أوسع مشاركة في فعاليات إحياء الذكرى الـ78 للنكبة، مؤكدة أن هذه المناسبة الوطنية تأتي في ظل ظروف بالغة الدقة تمر بها القضية الفلسطينية، في وقت تتواصل فيه فصول النكبة بأشكال متعددة.

وأوضحت غنام أن ما يتعرض له أبناء شعبنا من عدوان ومجازر في قطاع غزة، إلى جانب عدوان عصابات المستوطنين المحميين بجيش الاحتلال في الضفة المحتلة، يجري على مرأى ومسمع العالم، ما يعكس أن شعبنا يعيش نكبة متجددة يوميا، على مرآى ومسمع من العالم الظالم الصامت، لكن شعبنا سيبقى صامدا بارضه ولن يرحل.

جاء ذلك خلال لقائها أعضاء المجلس التنفيذي لمحافظة رام الله والبيرة، الذي تم بحضور كافة أعضائه من ممثلي المؤسسات الرسمية والأهلية، والمديريات، والهيئات المحلية، والقطاع الخاص، إضافة إلى اللجنة الوطنية لإحياء ذكرى النكبة، حيث جرى بحث سبل إنجاح الفعاليات وتعزيز المشاركة الشعبية فيها.

وأكدت غنام أن شعبنا، رغم الألم والمعاناة، ما زال متمسكا بالأمل، وأن إحياء الذكرى بفعاليات نوعية يحمل رسالة واضحة للعالم مفادها أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وأن الأجيال الفلسطينية المتعاقبة باقية على العهد حتى نيل كامل حقوقها الوطنية.

ودعت إلى مشاركة حاشدة في المسيرة المركزية المقررة في 12 أيار، مشيرة إلى أن التكامل بين الجهدين الرسمي والشعبي في هذه المرحلة يشكل رسالة صمود وتحد لكل من يحاول النيل من قضيتنا.

من جانبه، استعرض رئيس اللجنة العليا لإحياء فعاليات ذكرى النكبة محمد عليان برنامج الفعاليات لهذا العام، التي ستقام تحت شعار: «لن نرحل.. جذورنا أعمق من دماركم»، مشيرا إلى أن الفعاليات ستشمل أنشطة وطنية وثقافية وشعبية.

كما تناول اللقاء عددا من القضايا المحورية التي تمس الحياة اليومية للمواطنين، حيث جرى بحث أبرز التحديات وسبل معالجتها، بما يسهم في تحسين واقع الخدمات وتعزيز صمود المواطنين.

واستعرض المشاركون خطط وبرامج مؤسساتهم الرامية إلى تطوير مستوى الخدمات المقدمة، مؤكدين أهمية التكامل والتنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة، والعمل بروح الفريق الواحد للارتقاء بجودة الأداء، والاستجابة لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم على مختلف الأصعدة.

بيان أردني

القبرصي نيكوس خريستودوليدس، ورئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان، أمس الأربعاء، الإجراءات الأحادية الإسرائيلية غير الشرعية في الضفة الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، التي تقوض حل الدولتين.

وشدد على عدم شرعية المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضرورة وقف النشاط الاستعماري بأكمله، ووضع حد للاستيلاء على الأراضي، ووقف عنف المستعمرين المتصاعد ضد الفلسطينيين.

وأعاد البيان تأكيد رفض جميع المحاولات والإجراءات لضم أراضي الضفة المحتلة أو أي أجزاء منها، ورفض أي تهجير للشعب الفلسطيني.

وأكد ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، والسماح بوصول المصلين بأمان لهذه المقدسات، فيما أعربت كل من قبرص واليونان عن دعمهما للوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

وحث البيان على التطبيق الكامل للخطة الشاملة لغزة التي تقدم بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب وقرار مجلس الأمن 2803، بهدف إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، وتوفير الظروف الملائمة للتعافي المبكر وإعادة الإعمار وإيجاد مسار موثوق للفلسطينيين في تقرير مصيرهم وتأسيس دولتهم.

وشدد على أهمية ضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بشكل كاف وآمن دون عقبات.

وأكد البيان الدور الحيوي لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وأهمية تمكين الوكالة الأممية من الاستمرار في عملها بموجب تكليفها الأممي، سيما من خلال توفير الدعم المالي الكافي والمستدام، معربا عن إدانته لأية إجراءات لإعاقة عملها أو الحد من قدرتها على أداء دورها.

إطلاق «شمسي»

نحو الطاقة المتجددة وترسيخ استدامة الخدمات العامة على مستوى هذه الهيئات.

وجرى إطلاق البرنامج تحت رعاية وحضور رئيس الوزراء محمد مصطفى، ومحافظ سلطة النقد يحيى شنار، ووزير الحكم المحلي سامي حجاوي، ومستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناديق العربية ناصر قطامي، ورئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية المهندس أيمن إسماعيل، ونائب محافظ سلطة النقد محمد مناصرة، ونائب الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مارجون إندريبوي الشيخ، وممثل النرويج في فلسطين (نيابة عن المانحين النرويج، والنمسا، وفنلندا) إيريك بيرجراف، إلى جانب ممثلي عدد من الدول المانحة، ورؤساء الهيئات المحلية وأعضائها، وممثلي المصارف والشركاء.

وتضم اللجنة التوجيهية للبرنامج، التي تترأسها سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، في عضويتها كلا من: وزارتي الحكم المحلي والمالية، ومستشار رئيس الوزراء للصناديق العربية والإسلامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

ويهدف برنامج «شمسي فلسطين» إلى تمويل مشاريع الطاقة الشمسية للهيئات المحلية من خلال نموذج تمويلي متكامل يجمع بين القروض والمنح، إذ تساهم سلطة النقد بمبلغ 20 مليون دولار أميركي من خلال «صندوق الاستدامة»، فيما تساهم الدول المانحة (مملكة النرويج، وجمهورية فنلندا، وجمهورية النمسا) بمبلغ 5 ملايين دولار، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي يتولى دور الشريك الفني والتنموي، على أن يتم تنفيذ المشاريع عبر المصارف المحلية، ووفق شروط تمويل ميسرة تشمل فترة سداد تمتد حتى 7 سنوات، بما يمكن الهيئات المحلية من تنفيذ مشاريع طاقة شمسية تعزز استدامتها المالية وتخفف أعباء فاتورة الطاقة.

وأكد رئيس الوزراء أن برنامج «شمسي» سيساهم في تعزيز دور الحكم المحلي، وإصلاح المالية العامة، وزيادة الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، وبناء قدرة اقتصادية وطنية أكثر استقلالا، مشيرا في الوقت ذاته إلى مبادرة «أمن الطاقة» التي تسعى الحكومة من خلالها إلى رفع مساهمة الطاقة المتجددة في فلسطين إلى نحو 30٪ بحلول عام 2030.

وعلى صعيد الوضع في قطاع غزة، طالب رئيس الوزراء جميع الأطراف الدولية بأن تتحرك بشكل عاجل لتسريع عمليات التعافي وإعادة الإعمار، قائلا: «من الواجب أن نذكر العالم بأن الوقت يمر، وغزة تعاني، بلا خدمات ولا بنية تحتية، وقد طالت معاناة أهلنا في القطاع، وتأخرت عمليات التعافي وإعادة الإعمار، وهذا واقع صعب، لا يمكن السكوت عنه»، مشددا في الوقت ذاته على جاهزية الحكومة للمشاركة في برنامج للتعافي العاجل للعامين المقبلين.

من جانبه، قال محافظ سلطة النقد: إن البرنامج يمثل خطوة إستراتيجية في تطوير أدوات التمويل المستدام في فلسطين، موضحا أنه يجسد نموذجا تمويليا مبتكرا يدمج بين التمويل والمنح، بما يعزز قدرة الهيئات المحلية على تنفيذ مشاريع إنتاجية مستدامة، ويسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتوسيع الوصول إلى التمويل، ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وأكد شنار أن سلطة النقد تواصل تطوير سياساتها وأدواتها المالية، من خلال صندوق الاستدامة، بما يسهم في دعم التنمية وتوفير فرص العمل، والاستجابة لاحتياجات القطاعات الحيوية، وبما يعزز تحفيز النشاط الاقتصادي، ويرفع كفاءة تخصيص الموارد لخدمة أهداف التنمية المستدامة، مشيرا إلى أن هذا التوجه ينسجم مع تعزيز مفهوم الاقتصاد المقاوم القائم على تقليل الاعتماد الخارجي، وبناء قدرات إنتاجية وطنية أكثر صلابة ومرونة في مواجهة الصدمات والتحديات، بما يرسخ أسس الاستقلال الاقتصادي التدريجي ويدعم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاستمرار والنمو رغم القيود والظروف الصعبة.

من جهته، أكد رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية المهندس أن البرنامج يشكل محطة مهمة لتعزيز أمن الطاقة في فلسطين وتوسيع الاعتماد على الطاقة الشمسية، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة وخفض كلف الكهرباء وتحسين موثوقية التزويد. وأشار إلى أن البرنامج يحفز الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، ويدعم خلق فرص عمل وبناء القدرات المحلية، بالتعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين.

من جانبها، أكدت نائب الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مارغون إندريبو الشيخ أن البرنامج يقدم نموذجا للتكامل بين الشركاء الوطنيين والدوليين، ويعكس التوجه نحو توسيع استخدام الطاقة المتجددة وتعزيز صمود الهيئات المحلية وخلق فرص تنموية مستدامة، مشيرة إلى استمرار دعم البرنامج من خلال المساندة الفنية وحشد الموارد اللازمة لضمان نجاحه واستدامته.

كما أكد إيريك بيرجراف في كلمته نيابة عن الدول المانحة (النمسا، وفنلندا، والنرويج)، أن البرنامج يعكس التزام الشركاء الدوليين بدعم جهود التحول نحو الطاقة المتجددة وتعزيز مسارات التنمية المستدامة في فلسطين، مشيرا إلى أنه يمثل نموذجا عمليا للتعاون التنموي القائم على توجيه التمويل نحو مشاريع ذات أثر مباشر ومستدام.

وشهدت الفعالية توقيع اتفاقيتين متعلقتين بترتيبات التمويل؛ الأولى بين سلطتي النقد والطاقة والموارد الطبيعية، والثانية بين سلطة الطاقة والموارد الطبيعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وذلك في إطار تعزيز الشراكة المؤسسية وتكامل الأدوار في تنفيذ البرنامج.

كما جرى خلال الفعالية توزيع شهادات الموافقات الأولية لتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية على عدد من الهيئات المحلية ضمن المرحلة الأولى من البرنامج، تمهيدا للانتقال إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، بما يعكس بدء التطبيق العملي للمشروع على أرض الواقع.

يشار إلى أن إطلاق برنامج «شمسي» يأتي استكمالا لبرنامج الاستدامة الذي تديره سلطة النقد، لدعم صمود القطاعات الحيوية وتعزيزه ومواجهة التحديات، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال حزمة من البرامج والمبادرات النوعية التي تشمل برامج «بادر» و»إصرار» و»ابدأ الآن»، إضافة إلى برامج دعم ذوي الإعاقة، إلى جانب البرامج الطبية وبرنامج التحول الرقمي، ودعم القطاع الزراعي، التي تخصص لها سلطة النقد برامج تمويلية موجهة للمشاريع ذات الصلة. وتهدف هذه البرامج مجتمعة إلى تمكين الاقتصاد المحلي، وتعزيز كفاءة الخدمات، وتوسيع قاعدة الإنتاج، بما يرسخ مبادئ الاستدامة والاعتماد على الذات.

ترامب يخير

وهذا افتراض كبير، ستكون عملية الغضب الملحمي، الأسطورية بالفعل، قد بلغت نهايتها».

لكنه حذر في الوقت نفسه من أنه «في حال لم يوافقوا، سيبدأ القصف، وسيكون للأسف، على مستوى أعلى بكثير وأكثر حدة مما كان عليه سابقا».

في المقابل، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية اسماعيل بقائي أن «الخطة والمقترح الأميركي لا يزالان قيد المراجعة من قبل إيران»، حسب ما نقلت عنه وكالة أنباء الطلبة الإيرانية «إيسنا».

وكان ترامب أعلن الثلاثاء أنه سيعلق عملية «مشروع الحرية» التي أطلقها في اليوم السابق لمرافقة السفن عبر المضيق الحيوي المغلق عمليا من قبل إيران منذ بدء الحرب، متحدثا عن «إحراز تقدم كبير نحو اتفاق كامل ونهائي» مع طهران.

غير أن واشنطن أبقت في الوقت نفسه على الحصار الذي تفرضه على الموانئ الإيرانية منذ 13 نيسان/أبريل.

وأكد ترامب أن قرار تعليق عملية «مشروع الحرية» اتخذ بناء على طلب من باكستان التي تقود جهود الوساطة لإنهاء الحرب بين الطرفين.

«فترة حساسة»

وأبدى رئيس وزراء باكستان شهباز شريف أمله في أن يسهم «الزخم» الناتج عن تعليق العملية العسكرية، في التمهيد لاتفاق طويل الأمد.

وقال شريف في منشور على منصة إكس بالعربية والإنجليزية «أنا ممتن للرئيس دونالد ترامب على قيادته الشجاعة وإعلانه في الوقت المناسب عن وقف مشروع الحرية في مضيق هرمز».

ورأى أن استجابة ترامب مع طلب تعليق العملية «سيكون لها أثر كبير في تعزيز السلام والاستقرار والمصالحة الإقليمية خلال هذه الفترة الحساسة».

وترافق ذلك مع نقل موقع «أكسيوس» الأميركي عن مصادر أن واشنطن تعتقد أن التوصل لاتفاق بات قريبا.

وذكر الموقع أن «مسؤولين أميركيين ومصدرين آخرين مطلعين» أفادوا بوجود «مذكرة تفاهم من صفحة واحدة تهدف إلى إنهاء الحرب ووضع إطار عمل لمفاوضات نووية أكثر تفصيلا»، وأن واشنطن تتوقع تلقي رد طهران عليها خلال 48 ساعة.

ونقل أكسيوس أن «الاتفاق سيلزم إيران بتجميد تخصيب اليورانيوم، مقابل موافقة الولايات المتحدة على رفع عقوباتها والإفراج عن مليارات الدولارات من الأموال الإيرانية المجمدة، كما سيرفع الطرفان القيود المفروضة على العبور عبر مضيق هرمز».

ونقل عن المصادر قولها إن «فرص إنجاز الاتفاق وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ بداية الحرب»، وإن كان غير ناجز بعد.

وفي ظل التقارير عن احتمال التوصل لاتفاق، سجل خام برنت بحر الشمال، المرجع العالمي للنفط، 102,88 دولار للبرميل، بعدما كان هوى بأكثر من 10٪ قبل ذلك بقليل. كما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى 96,12 دولار للبرميل، بتراجع نسبته 6,01٪.

وأعلن وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو الثلاثاء أن الولايات المتحدة أنهت عملياتها الهجومية على إيران. وصرح روبيو في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض بأن «عملية +الغضب الملحمي+ انتهت، كما أبلغ الرئيس الكونغرس. أنهينا هذه المرحلة منها».

الصين تطلب وقفا للحرب

وفي الصين التي تستورد كميات كبيرة من نفط إيران، دعا وزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى وقف «كامل» لإطلاق النار، وحث الطرفين على إعادة فتح هرمز «في أسرع وقت ممكن»، وذلك خلال لقائه نظيره الإيراني عباس عراقجي.

وقال وانغ: «تعتبر الصين أنه يجب التوصل إلى وقف كامل لإطلاق النار دون تأخير، وترى أن استئناف الهجمات أمر غير مقبول مطلقا، وأن مواصلة التفاوض خطوة أساسية»، مضيفا «تأمل الصين أن تستجيب الأطراف المعنية بأسرع وقت ممكن للنداء العاجل من المجتمع الدولي» لاستئناف الملاحة البحرية.

من جهته، أكد عراقجي أن طهران تتطلع لأن تدعم الصين إطارا إقليميا «جديدا لما بعد الحرب» مع الولايات المتحدة وإسرائيل «يمكنه تحقيق التوازن بين التنمية والأمن».

وتأتي مباحثات عراقجي قبل أيام من الزيارة المرتقبة لترامب إلى الصين في 14 و15 أيار/مايو ولقاء نظيره الصيني شي جينبينغ.

وأكدت شركة الشحن الفرنسية «سي إم إيه سي جي إم» (CMA CGM) تعرض سفينة الحاويات «سان أنتونيو» التي ترفع علم مالطا، لهجوم الثلاثاء في مضيق هرمز.

ونقلت متحدثة باسم الحكومة الفرنسية عن الرئيس إيمانويل ماكرون قوله إن باريس «لم تكن مستهدفة بتاتا» بالهجوم على السفينة التي ترفع علم مالطا.

لبنان

وواصلت قوات الاحتلال غاراتها على لبنان واستهدفت احداها الضاحية الجنوبية في بيروت للمرة الأولى منذ دخول وقف لإطلاق النار حيز التنفيذ في 17 نيسان/أبريل.

وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية في لبنان في بيان مقتضب «أغار الطيران الحربي الإسرائيلي، مستهدفا الغبيري».

وذكر مصدر مقرب من حزب الله لوكالة الأنباء الفرنسية ان الغارة استهدفت قائد كبير في قوة الرضوان. وقال المصدر إن «مالك بلوط، قائد عمليات قوة الرضوان»، قُتل في الغارة.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أعلن أن «قائد قوة الرضوان» كان هدفا للهجوم.

كما شن جيش الاحتلال سلسلة غارات على مناطق عدة في لبنان أسفرت إحداها على قرية زلايا الواقعة في منطقة البقاع الغربي عن استشهاد أربعة أشخاص.وتعهد رئيس أركان جيش الاحتلال إيال زامير من جنوب لبنان باغتنام «كل فرصة» لإضعاف حزب الله، قائلا ان الجيش مستعد لشن هجوم جديد ضد إيران. وتسببت غارة على بلدة البازورية في قضاء صور بأضرار كبيرة لحقت بعدد من المنازل والبنى التحتية والطرقات.

ونفذت قوات الاحتلال تفجيرات في منطقتي علما الشعب وطير حرفا في قضاء صور.

وأعلن حزب الله من جهته في سلسلة بيانات استهداف قوات وآليات اسرائيلية في عدد من البلدات الحدودية، قال إنها جاءت ردا على «خرق العدو الإسرائيلي لوقف إطلاق النار».

الدولار يهبط

وخسر الدولار الأميركي (2,94 شيقل، -0.61٪) 0.7٪ ليتراجع صرفه إلى 2,92 شيقل، وهو أدنى معدل له منذ العام 1993، فيما انخفض اليورو (3.44 شيقل، -0.72٪) بنسبة 0,3٪ وتراجع صرفه إلى 3,43 شيقل.

وسجلت بورصات «وول ستريت» ارتفاعات قياسية مساء الثلاثاء، في ظل استمرار وقف إطلاق النار بين إيران وأميركا، وبعد تراجع أسعار النفط من أعلى مستوياتها في أربع سنوات، إلى جانب استمرار موسم التقارير الفصلية القوي في الولايات المتحدة.

وارتفع مؤشر «ناسداك» بنسبة 1٪ وأغلق عند مستوى قياسي للمرة التاسعة هذا العام. وصعد مؤشر «داو جونز» بنسبة 0,7٪ بعد يومين متتاليين من التراجع، كما ارتفع مؤشر «S&P 500» بنسبة 0,8٪ وسجل مستوى إغلاق قياسي، وقفز مؤشر «راسل 2000» للشركات الصغيرة بنسبة 1,8٪ وأغلق هو الآخر عند مستوى قياسي.

ووفقا لموقع «عرب 48»، تساهم هذه الارتفاعات في «وول ستريت» في تعزيز قوة الشيقل مقابل الدولار، إذ أن المؤسسات الاستثمارية الإسرائيلية ملزمة بنسبة معينة من استثماراتها في الأصول الأجنبية. وعندما ترتفع الأسواق في نيويورك، تقدم هذه المؤسسات ببيع الدولارات، ما يؤدي إلى تقوية الشيقل، وعندما تنخفض الأسواق تشتري الدولارات، ما يضعف العملة الإسرائيلية.

وحسب بيانات بنك إسرائيل، باع المستثمرون المؤسسيون دولارات (واشتروا مقابلها شواقل) بحجم ضخم بلغ 18,4 مليار دولار خلال الربع الأخير من عام 2025 والربع الأول من عام 2026، حيث خفضوا انكشاف محافظهم الاستثمارية على الأصول الخارجية من 45٪ إلى 42٪ (حتى شباط/ فبراير 2026).

ويقول يوسي فريمان المدير العام لشركة «فريكو» لإدارة الأصول، إن «فائض المعروض في بداية كل شهر، نتيجة مدفوعات الرواتب والضرائب، يؤدي إلى ارتفاع قيمة الشيقل. ومن دون تدخل وزارة المالية وبنك إسرائيل، سيواصل الدولار التراجع نحو 2,90 شيقل، ثم إلى 2,80 شيقل وربما أقل».